E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/CN.4/2002/L.115
24 April 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والخمسون

البند ١٧ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية حقوق الإنسان

جنوب أفريقيا (بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز) والصين: مشروع قرار

٢٠٠٢/... تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تضع في اعتبارها أن من بين مقاصد الأمم المتحدة تنمية العلاقات الودية بين الدول استنادا إلى احترام مـــبدأ المســـاواة في الحقوق للشعوب وحقها في تقرير المصير، واتخاذ تدابير مناسبة أخرى من أجل تدعيم السلم العالمي، فضلا عن تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وكذلك في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتشجيع على احترامها للناس كافة دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين،

وإذ تشـــير إلى اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وقرار اللجنة ٢٠٠١/٦٧ المـــؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١ بشأن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان وقرار الجمعية العامة ٥٦/١٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١،

وإذ تشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٥٤/١١٣ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بشأن سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، وإذ ترحب بإعلان الجمعية العامة، في قرارها ٥٦/٦ المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، جدول الأعمال العالمي للحوار بين الحضارات،

وإذ ترحب باعتماد إعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد في ديربان، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ودوره في تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ تؤكد من جديد التزامها بتشجيع وتعزيز التعاون الدولي الحقيقي فيما بين الدول الأعضاء في ميدان حقوق الإنسان، كما هو مبين في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفقرة ٣ من المادة ١، وفي الأحكام ذات الصلة من إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (A/CONF.157/23)،

وإذ تشدد على أن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان هو أمر أساسي لتحقيق مقاصد الأمم المتحدة تحقيقا كاملا، بما في ذلك تعزيز وحماية حقوق الإنسان على نحو فعال،

وإذ تؤكد على التآزر القائم بين التسامح واحترام التنوع وتعزيز حقوق الإنسان واحترامها على نطاق العالم، وإذ تسلم بأن التسامح واحترام التنوع يعززان فعليا تمكين المرأة ويستمدان منه الدعم، في جملة أمور أخرى،

وإذ تؤكد من جديد أن الحوار بين الديانات والثقافات والحضارات، بما في ذلك الحوار في ميدان حقوق الإنسان، يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان،

وإذ تشدد على ضرورة إحراز مزيد من التقدم في مجال تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتشجيع على احترامها، وخاصة من خلال التعاون الدولي،

وإذ تؤكد أن التفاهم والحوار والتعاون والشفافية وبناء الثقة تعد عناصر هامة في جميع الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ تضع في اعتبارها أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتآزرة، وينبغي بالتالي معاملتها على قدم المساواة في سياق التعاون الدولي،

وإذ تشير إلى قرار اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ٢٢/٢٠٠٠ المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ بشأن تعزيز الحوار بشأن قضايا حقوق الإنسان، الذي اعتمدته اللجنة الفرعية في دورتها الثانية والخمسين، وإذ تلاحظ أن اللجنة الفرعية ستواصل في دورتها الرابعة والخمسين النظر في مسألة إقامة حوار فيما بين الحضارات،

١- *تؤكد من جديد* أن من بين مقاصد الأمم المتحدة ومسؤوليات الدول الأعضاء كافة العمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتشجيع على احترامها بطرق منها التعاون الدولي؛

٢- *ترى* أن التعاون الدولي في هذا الميدان، وفقا للمقاصد والمبادئ المبينة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، من شأنه أن يسهم إسهاما فعليا وعمليا في المهمة الملحة التي تتمثل في منع انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة؛

٣- *تؤكد من جديد* ضرورة أن تهتدي الأعمال المتعلقة بتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها إعمالا تاما بمبادئ العالمية وعدم الانتقائية والموضوعية والشفافية، على نحو يتسق مع مقاصد الميثاق ومبادئه؛

٤- *تحث* كافة الجهات الفاعلة في الساحة الدولية على إقامة نظام دولي أساسه الإدماج والعدل والمساواة والإنصاف والكرامة الإنسانية، والتفاهم المتبادل وتعزيز احترام التنوع الثقافي وحقوق الإنسان العالمية، ونبذ كافة مذاهب الإقصاء التي تقوم على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٥- *تطلب* إلى الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية أن تواصل إجراء حوار بناء ومشاورات من أجل زيادة التفاهم وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتشجع المنظمات غير الحكومية على المساهمة بنشاط في هذا المسعى؛

٦- *تدعو* الدول والآليات والإجراءات المعنية بحقوق الإنسان والتابعة للأمم المتحدة إلى مواصلة إيلاء اهتمام لأهمية التعاون والتفاهم والحوار في ضمان تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها؛

٧- *تشير مع التقدير* إلى قرار الجمعية العامة إعلان سنة ٢٠٠١ سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، وتؤكد من جديد أن الحوار بين الثقافات والحضارات ييسر التشجيع على قيام ثقافة قوامها التسامح واحترام التنوع؛

٨- *تقرر* مواصلة النظر في هذه المسألة، على سبيل الأولوية، في دورتها التاسعة والخمسين.

- - - - -